

المصدر: الأهرام

العدد: 373

بتاريخ: 7 مارس 2018

الجارحي: نستهدف زيادة الحصيلة الضريبية بنسبة 20% خلال العام المالي الحالي

أكد عمرو الجارحي وزير المالية، أن وزارة المالية تستهدف زيادة الحصيلة الضريبية خلال العام المالي الحالي بنسبة 20% عن مستويات العام المالي الماضي وأضاف الجارحي أن وزارة المالية تعمل أيضا على ميكنة دورة العمل بكل من مصلحتي الجمارك والضرائب العقارية واستكمال ما بدأه الوزراء السابقين للمالية، حيث تم الاتفاق على إعداد مشروع الإجراءات والتسجيل الإلكترونية وإصدار نظام قومي لنقاط البيع بالتنسيق مع القطاع المصرفي.

الخبر كاملاً بعد الرأي.

الرأي

- نص الدستور المصري في المادة 38 على أن هدف النظام الضريبي هو تنمية موارد الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية كما نصت المادة على ضرورة تطبيق مبدأ تصاعدية الضريبة، والتساؤل الذي يفرض نفسه هنا إلى مدى تتحقق هذه الأهداف؟
- **ينحصر تركيز الدولة على تحقيق الهدف الأول فقط ومع ذلك يظل هناك إمكانات غير مستغلة، حيث:**
 - لم تتجاوز حصيلة الضرائب العقارية 0.1% من إجمالي الحصيلة الضريبية على مدار العشر سنوات الماضية، في حين ساهم هذا النوع من الضرائب بـ 34% من إجمالي الإيرادات الفيدرالية في الولايات المتحدة عام 2010.
 - سجلت حصيلة الضرائب على النشاط التجاري والصناعي وكذلك النشاط المهني غير التجاري 3.4% من إجمالي الحصيلة الضريبية في موازنة 2017/2016 في حين سجلت ضريبة المرتبات وما في حكمها 7.2% خلال نفس العام لأن وعاء هذه الضريبة واضح وسهل السيطرة عليه بعكس الضريبة على الأنشطة المهنية والتجارية والصناعية.
- **لا يحصل هدف العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية على الاهتمام الكافي، حيث:**

○ الحد الأقصى للضريبة على الدخل هو 22.5% على الشريحة الأعلى دخلا (200 ألف جنيه سنويا فأكثر حتى لو وصل إلى ملايين الجنيهات)، في حين أن نسبة الضريبة على الشريحة الأعلى دخلا في الولايات المتحدة الأمريكية هي 37%.

○ الاقتصار على تقسيم مستويات الدخل إلى خمس شرائح فقط يحول دون تطبيق مبدأ تصاعدية الضريبة على الوجه الأكمل، ويرتفع عدد هذه الشرائح إلى 7 شرائح في الولايات المتحدة الأمريكية و10 شرائح في سنغافورة.

○ المركزية الشديدة في تحصيل الضريبة وإنفاقها يجعل فئات عريضة من المواطنين لا تشعر بانعكاس هذه الزيادات الضريبية على تحسين جودة الخدمات المقدمة لهم.

● بقي أن نشير إلى عدد من النقاط الهامة

○ الأصل في الضرائب هو أن تكون مباشرة لارتباط هذا النوع من الضرائب بالنتائج المحلي الإجمالي ومستويات الدخل، فعندما يتحسن الدخل ترتفع الحصيلة الضريبية والعكس صحيح، وبالتالي فهو لا يسبب عبئا على الممولين.

○ بالنظر إلى هيكل الإيرادات الضريبية خلال العشر سنوات الماضية نجده يتجه أكثر نحو الاعتماد على الضرائب غير المباشرة (على السلع والخدمات)، وهي ضرائب تراجعية بمعنى أن عبئها يزيد كلما قل دخل الفرد. وتشير بيانات وزارة المالية إلى زيادة نسبة الضرائب غير المباشرة من 46.8% من إجمالي الحصيلة الضريبية عام 2010/2011 إلى 54.2% في موازنة العام الحالي.

○ من غير الصحيح زيادة الضرائب بدون استكمال الإصلاح الضريبي المؤسسي مثل بناء قواعد بيانات متكاملة ومترابطة تضم جميع الممولين، وإن كانت الدولة قد بدأت بالفعل في ذلك إلا أن عدم الإسراع باستكمالها سيحول دون تحقيق الغاية المنشودة منه.

○ يجب النظر إلى منظومة الضرائب كجزء من المنظومة الاقتصادية ككل بما يضمن تحقيق الاتساق بين السياسة المالية والنقدية وتسريع معدلات النمو.

جدير بالذكر:

● وضعت وزارة المالية جداول لتوعية المواطن بالسلع المعفاة من ضريبة القيمة المضافة، وفي ظل سوق داخلية غير منظمة وعدم علم المواطن بهذه الجداول تفقد قدرتها على تحقيق الغاية المنشودة منها.

● بالنظر إلى دولة مجاورة كالجزائر نجد أن مساهمة الضرائب المباشرة على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية سجلت 60% من إجمالي الحصيلة الضريبية عام 2014 في حين شكلت الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات والضرائب على التجارة الدولية 30% فقط من إجمالي الحصيلة الضريبية.

الخبر كاملا

الجارحي: نستهدف زيادة الحصيلة الضريبية بنسبة 20% خلال العام المالى الحالى

محمد محروس

أكد عمرو الجارحي وزير المالية، أن وزارة المالية تستهدف زيادة الحصيلة الضريبية خلال العام المالى الحالى بنسبة 20% عن مستويات العام المالى الماضى.

جاء ذلك خلال لقاء وزير المالية، مع أعضاء بعثة طرق الأبواب التى تنظمها سنويا غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة، حيث تحرص الغرفة على عقد لقاءات مع كبار المسؤولين بالولايات المتحدة ومجتمع الأعمال الأمريكى لشرح تطورات الاقتصاد المصرى والسياسات الحكومية الرامية لتحسين بيئة الأعمال من أجل تشجيع الجانب الأمريكى على ضخ المزيد من الاستثمارات الأمريكية بالسوق المصرية، وزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين.

وأضاف الجارحي، أن وزارة المالية تعمل أيضا على ميكنة دورة العمل بكل من مصلحتى الجمارك والضرائب العقارية واستكمال ما بدأه الوزراء السابقين للمالية، حيث تم الاتفاق على إعداد مشروع الإجراءات والتسجيل الإلكترونية وإصدار نظام قومى لنقاط البيع بالتنسيق مع القطاع المصرفى.

وأوضح أن مصر اتخذت مجموعة من الإجراءات المهمة التى دعمتها القيادة السياسية الحالية واستندت على خطى ورؤى واضحة من أجل تحقيق إصلاح شامل ومستدام للاقتصاد القومى، تمثلت فى اتخاذ عدد من الإصلاحات فى القطاعين المالى والتشريعى، فعلى صعيد الإصلاحات المالية قامت الحكومة بتحرير سعر الصرف لخفض معدلات التضخم، وتزامن معها إقرار وتطبيق وزارة المالية لقانون الضريبة على القيمة المضافة، حيث بدأنا وضع وتنفيذ نظام ذكى للدفع والتحويل الإلكتروني للممولين واستحدثنا خدمة تقديم الإقرار الضريبى إلكترونيا بدلا من الذهاب إلى مأموريات مصلحة الضرائب وتقديم الإقرار، بحيث يمكن للممول الآن التقدم بإقراره إلكترونيا دون جداول أو إيضاحات مكملة ثم يستكمل تقديم هذه الجداول والبيانات خلال 60 يوما من تاريخ نهاية موسم الإقرارات الضريبية بما يسهم فى سرعة أداء العمل.



تابعونا على

تقارير أخرى للمركز

الأعداد السابقة

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصرى للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الوار عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.